التحرير؛ كما انها، في الوقت عينه، البلد العربي الوحيد الذي يرتبط بمعاهدة سلام مع اسرائيل. ولهذا، فان مقترحاتها ينبغي ان تؤخذ بجدية من قبل تل ـ ابيب (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/٩/١٩٨٩). وكان السفير الاميركي الجديد في اسرائيل، وليام براون، اوضح، في حديث اجراه مع المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية، ايتان بن ـ تسور، ان الولايات المتحدة قد تربط ما بين المبادرة السياسية الاسرائيلية والنقاط العشر المصرية، اذا كان ما تتضمّنه يساعد على احراز تقدم في المسيرة السلمية (**جيروزاليم بوست**، ٦/٩/١٩٨٩).

غير انه مع الرفض الاسرائيلي المتصاعد للنقاط العشر، والحذر من التعامل معها كخطة متكاملة، وربما بديلة من الخطة الاسرائيلية، اسرعت واشنطن الى «فك الارتباط» بالنقاط المصرية، والاصرار، من جديد، على ان الخطة الوحيدة المعروضة على الطاولة هي الخطة الاسرائيلية، وان النقاط المصرية العشر لا تعني سوى موافقة مصر على الخطة الاسرائيلية (توماس فريدمان، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

من هنا، اصبحت النقاط المصرية مدخلاً ضرورياً للاعلان عن تأييد الخطة الاسرائيلية. ولم يكن من المستغرب ان يأتي «فك الارتباط»، هذا، على لسان الوزير بيكر، الذي اعلن، في مؤتمر صحافي، عن دعم الولايات المتحدة الخطة الاسرائيلية لاجراء الانتخابات في الارض المحتلة، فقال: «لا نزال ملتزمين الاقتراح الاسرائيلي عقد انتخابات. وما زلنا نعتبر ان الخطة المصرية المؤلفة من عشر نقاط تعني موافقة مصر على الاقتراح الاسرائيلي. وسنستمر في التزامنا السعي الى تشجيع مناقشات مباشرة بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وما زلنا نعتبر ان هذه الاقتراحات هي وسيلة محتملة للوصول الى سلام في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ٢١/٩/١٩٨٩).

وفي رسالة غير مباشرة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، قال بيكر ان مصر «سلّمت» بأن اقتراح النقاط العشر، الذي تقدمت به في شأن الانتخابات في الارض المحتلة، «يعني قبولاً بفكرة الانتخابات كما قدمتها اسرائيل، وليس، في اي صورة من الصور، اقتراحاً منافساً». واضاف، ان النقاط العشر هي «المواقف التي يعتنقها الفلسطينيون عند بدء الحوار مع اسرائيل في شأن شكليات الانتخابات» (**المصدر نفسه**، ٣٠/٩/١٩٨٩ ـ ١/١٠/١٩٨٩). واكد ان «الولايات المتحدة راغبة في ان تتحرك الحكومة الاسرائيلية الى امام في صدد مبادرتها التي اعلنت عنها في أيار (مايو) الماضي، لتصل الى اتفاق مع الفلسطينيين بشأن الانتخابات». أمّا اذا فشلت الحكومة الاسرائيلية في تلبية ما تريده الولايات المتحدة، «فلن يؤثر ذلك، جذرياً، في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية الجوهرية»، حسب قول بيكر، الذي اضاف «ان ما نريده هو التحرك نحو السلام»، وان «الطريق طويلة ووعرة» (**المصدر نفسه**).

من ناحية اخرى، رأى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، ان النقاط العشر المصرية تمثل «مساهمة بناءة» في النقاش الدائر حول الانتخابات، ويمكن ان تبني جسراً بين الفلسطينيين والاسرائيليين؛ مؤكداً، من جديد، ان النقاط المصرية ليست بديلاً من الخطة الاسرائيلية. واضاف كيلي، في شهادة ادلى بها الى احدى لجان الكونغرس، انه يرى بعض المؤشرات الى ان م.ت.ف. تسير في اتجاه اعطاء رد ايجابي على خطة الانتخابات، وانها تدرس، بجدية، النقاط المصرية؛ ورأى ان واشنطن تسمع اصواتاً فلسطينية «مختلفة» في هذا الشأن (**اليوم السابع**، باريس، ٢٥/٩/١٩٨٩، ص ١٣ ـ ١٤).

وبغية تفسير ما صرّح به اعلاه، احتاج كيلي الى قدر كبير من الاستطراد في خطاب القاه في ميريلاند، في معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، حيث كرر رفض حكومته اشراف مراقبين دوليين على عملية الاقتراع، قائلاً: «ان وسائل الاعلام الدولية والزوار البرلمانيين يمكنهم ان يضمنوا لجميع الفرقاء الطبيعة الحرة والعادلة للانتخابات». واعتبر ان الصحافة العالمية تعطي للفلسطينيين ضمانات حول سلامة الانتخابات لا يستطيع توفيرها «ما يسمى بالمراقبين». واشار الى سياسة حكومته التقليدية حول طبيعة الحل النهائي الذي تفضله، قائلاً: «نحن لا ندعم قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ كما لا ندعم ضمّ اسرائيل للضفة والقطاع وسيطرتها الدائمة عليهما. وما ندعمه، بالفعل، هو حكم ذاتي للفلسطينيين في الارض المحتلة، بطريقة مقبولة